

لكن المنقول في الحاوي الجواز قال الزركشي وقضية  
كلامهم انه لاختلاف قيمة قال وهو الا ضرب وشروط  
المسابقة عشرة اشيا اقتصر المصنف منها على ذكر  
الثنى اولها **الذات المسافرة** اي مسافة ما بين  
موقف الراعي والفرس الذي يرمى اليه **معلومة** ابتداء  
وعايدة وثانيتهما الحمل الا في كلامه والثالث  
باتي الشرط ان يكون المقود عليه عدة للقتال  
والرابع نقيض الفرسين مثلا لان الفرس معرفة  
سبعهما وهو نقيض النقيض ويكفي وصفهما  
في الذمة وينقيضان بالنقيض فان وقع هلاك  
انفسح العقد فان وقع العقد على موضوع في الذمة  
لم يبق بها كبحته الرافعي فلا ينفسخ العقد بموت  
الفرس الموصوف كالاجير غير المعين وكما ان كان  
سابق لكل واحد من الفرسين مثلا فان كان احدهما  
ضعيفا انقطع بخرجه او فراهما انقطع بتقديمه  
والسادس ان يركبا المركوبين ولا يرسلهما فوطا  
ارسالهما ليخرجا بانفسهما لم يصح لانها لا يقصدان  
الغاية والسابع ان يقطع المركوبان المسافة فيقترب  
كونهما بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع ونصب  
الثامن نقيض الركبان فلو شرط كل منهما ان يركب  
دايته من شالم يجوز حتى يتعين الالبي ولا يكفي

الوصف

الوصف في الركب كبحته والتاسع العلم بالمال الشرط  
جنسا وقد لا وصفة كسائر الاعراض عينا كان  
او دينا حالا او موحلا فلا يصح عقد بغير مال  
ككلب ولا مال مجهول كوث غير موصوف والشرط  
اجتناب شرط مفسد فان قال ان سبقتي فلك  
هذا الدينار بشرط ان يطعمه اصحابك فسيد  
العقد لانه تمليك بشرط يمنع كالتصرف فيضار  
كالوابعه شيئا بشرط ان لا يبيعه **قريب** سكت  
المصنف عن حكم عقد المسابقة وهو لازم في حق ملتزم  
العوض ولو غير المتماثلين كالاجارة فليس يفسخه  
ولا تزك عمل قبل الشروع ولا بعد ان كان مسبوفا او  
نسا نفا واما ان يدركه الاخر وسبقه والا فله  
ترك حقه ولا زيادة ولا نقص في العمل ولا في العوض  
وقوله **وصفة المناضلة معلومة** معطوف على المسابقة  
اي وكانت صفة المناضلة معلومة لتصح في شرط  
لها زيادة على ما يري ان ياد منها بالرمي لا بشرط  
الترتيب بينهما فيه حذر من الشبهة المصيبة  
بالمخطئ لورميا معا وبيان قدر الفرض وهو يفتح  
العين المجتهد ما يرمى اليه نحو حشيش او جلد  
او فرطاس طولا وعرضا وسمكا وبيان ارتفاعه  
من الارض ان ذكر الفرض ولم يغلب عرف فيه ما فان غلب